العرب
الجمعة 2021/09/24
السنة 44 العدد 12189

انتخابات تشريعية غير واضحة النتائج في ألمانيا تنهي حقبة ميركل

زعيم المحافظين أرمين لاشيت يواجه صعوبات في السير على خطى المستشارة

يفتح رحيل المستشارة أنجيلا ميركل التي تحكم منذ العام 2005، حقبة سياسية جديدة في ألمانيا، فهذه المرة الأولى منذ عام 1949 التي لا يترشح فيها المستشار إلى الانتخابات، وأيا تكن نتيجة الانتخابات، يتوقع متابعون أن تكون عملية تشكيل الحكومة المقبلة في منتهى التعقيد وقد تمتد لأشهر طويلة بسبب عدم وجود حزب واحد بارز بشكل واضح.

ميركل تودع مؤيديها مرة أخرى

برلين – تطوي ألمانيا الأحد صفحة أنجيلا ميركل بعد 16 عاما في الحكم، في انتخابات تشريعية تبقى نتائجها مشرعة أكثر من أي وقت مضى على كل الاحتمالات، ما يُنذر بأشهر طويلة من المفاوضات لتشكيل حكومة جديدة.

وقامت المستشارة الألمانية الخميس بزيارة مفاجئة لدائرتها الانتخابية في مدينة جرايفسفالد شمال شرق البلاد. وخلال جولتها في سوق أسبوعي بالمدينة، قالت ميركل لبائعة ورد "أردت أن أقول الوداع مرة أخرى".

وسبق ذلك قيام ميركل بالتجول في منطقة المشاة وزيارة محلات بصحبة جيورج جونتر الذي سيخلفها كمرشح مباشر للبرلمان الاتحادي عن الحزب المسيحي الديمقراطي في هذه الدائرة الانتخابية، وبصحبة ميشائل زاك المرشح الرئيسي للحزب المسيحي لانتخابات برلمان ولاية مكلنبورج – فوربومرن.

> هذه الانتخابات قد توجه ضربة قاسية للمحافظين الذين لطالما كانوا يحصلون على أكثر من 30 في المئة من الأصوات

وانتهزت ميركل الفرصة لتلفت نظر المواطنين إلى جونتر الذي سيخلفها في انتخابات الدائرة للبرلمان الاتحادي حيث أنها لن تخوض سباق الانتخابات مرة أخرى.

وكانت ميركل تفوز بشكل دائم بمقعد الدائرة في البرلمان الاتحادي منذ عام 1990، لكن أكبر اقتصاد في أوروبا يواجه حالة من اليقين بسبب عدم الخيارات المفتوحة للحكومة المرتقبة وعدم وجود بارز بشكل واضح.

أي أكثرية ستخلف الائتلاف الوسطي بين المحافظين المسيحيين الديمقراطيين في الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي من جهة والحزب الاشتراكي الديمقراطي من جهة أخرى؟ لم يكن يوما الغموض مسيطرا إلى هذه الدرجة في هذا البلد الذي كان معتادا حتى مؤخرا على الثنائية الحزبية.

وأدى الاهتمام المتزايد بقضايا المناخ إضافة إلى تبني قسم من السكان موقفا متطرفا بشأن سياسة الهجرة، إلى صعود حزبين آخرين هما حزب الخضر وحزب "البديل من أجل ألمانيا" اليميني المتطرف. وكانت النتيجة تراجع شعبية الحزبين الكبيرين ولاسيما الاتحاد الديمقراطي المسيحي.

والخميس احتدم السباق الخاص بالانتخابات مع تقلص تقدم الحزب الديمقراطي الاشتراكي المنتمي ليسار الوسط على المحافظين الذين تنتمي لهم المستشارة إلى أربع نقاط فقط قبل ثلاثة أيام من موعد إجراء الانتخابات الاتحادية.

وتصدّر الحزب الاشتراكي الديمقراطي نوايا التصويت في استطلاع للرأي نُشر الثلاثاء، بحصوله على 25 في المئة من الأصوات مقابل 22 في المئة للاتحاد الديمقراطي المسيحي و15 في المئة لحزب الخضر و11 في المئة لحزب البديل من أجل ألمانيا.

ويوضح المحلل السياسي كارل رودولف كورتي لوسائل إعلامية أن "استطلاعات الرأي لا تُظهر فائزا واضحا... إذا أخذنا في الاعتبار هامش الخطأ، فهناك في النهاية ثلاثة أحزاب نتائجها متقاربة جدا".

وقد توجّه هذه الانتخابات ضربة قاسية للمحافظين (حزب ميركل) الذين لطالما كانوا يحصلون على أكثر من 30 في المئة من الأصوات أثناء الانتخابات التشريعية.

ويواجه زعيم المحافظين أرمين لاشيت الذي لا يحظى بشعبية كبيرة، صعوبات في السير على خطى المستشارة.

وعلى صعيد آخر، يجد لاشيت الذي يترأس منذ عام 2017 حكومة ولاية شمال الراين فستفاليا، المنطقة الأكثر تعدادا للسكان في ألمانيا، صعوبة في إقناع الناخبين حتى في معسكره.

وتراجعت شعبيته إثر الفيضانات الكاسحة التي ضربت غرب البلاد في منتصف يوليو، بعدما ظهر في مقطع فيديو يضحك أثناء خطاب مهمّ للرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير.

وقد يتسبب لمعسكره بهزيمة تاريخية ستحرمه من تولي منصب المستشار، وفي السيناريو الأسوأ ستجعله خارج الحكومة المقبلة.

في المقابل، يحالف الحظّ الحزب الاشتراكي الديمقراطي. فبعد أن تكبّد انتكاسات انتخابية عدة في السنوات الأخيرة، نجح الحزب في عكس الاتجاه منذ مطلع العام وتنصيب أولاف شولتز مرشحه البالغ 63 عاما، نائبا للمستشارة ووزير مالية.

وقاد لاشيت المؤيد للجناح الوسطي للاشتراكيين الديمقراطيين والذي لا يتمتع بكاريزما، حملة انتخابية دون أخطاء، وذهب إلى حدّ تقديم نفسه على أنه الخلف الحقيقي لميركل.

ويُتوقع أن يلعب حزب الخضر بقيادة أنالينا بيربوك (40 عاما) دورا رئيسيا في الحكومة المقبلة، رغم أن حلوله في المرتبة الثالثة في نوايا التصويت يشكل خيبة أمل بالنسبة إلى أنصاره.

وسبق أن أعلنت كافة الأحزاب رفضها التحالف مع حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف، لكن حزبا آخر هو الحزب الديمقراطي الحرّ الليبرالي الذي حصل على 12 في المئة من نوايا التصويت، سيتمتع على ما يبدو بتأثير كبير في السلطة المقبلة.

وقد تكون خيارات التحالفات كثيرة جدا وقد تستمرّ المفاوضات لأشهر ستتولى خلالها ميركل ووزراؤها مهام تصريف الأعمال.

وقادت المستشارة ألمانيا بمهارة خلال الأزمات التي شهدتها ولاياتها الأربع، من أزمة اليورو إلى وباء كوفيد – 19، مرورا بتدفق اللاجئين السوريين والعراقيين عام 2015.

لكن عدد الملفات المطروحة على جدول أعمال الحكومة المقبلة كثيرة، ومنها التأخر الرقمي الذي تعاني منه الإدارة والشركات، الانتقال البيئي، شيخوخة السكان، التفاوتات وتحديد السياسة المتبعة حيال الصين وروسيا.

العالم في حيرة من أمره: نعترف أو لا نعترف بحكومة طالبان

باريس – هو سؤال يطرح منذ 15 أغسطس، لكنه اتخذ أبعادا أكبر هذا الأسبوع، إذ يتساءل المجتمع الدولي حول ما إذا كان ينبغي الاعتراف بنظام طالبان في أفغانستان.

هل يجب دمج الحركة المتشددة في المنظمات الدولية الكبرى لإجبارها على التطور؟ أم ينبغي على العكس التفاوض على آلية تدريجية لتطبيع العلاقات معها وإزالة العقبات المالية مقابل قيامها بخطوات سياسية جذرية؟

وطرح النقاش في العلن خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك حتى الاثنين، حيث طلبت حركة طالبان التحدث باسم أفغانستان، فيما يطالب سفير الحكومة السابقة المخلوعة بتمثيل بلده.

وقال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس الأربعاء، إن قيام طالبان بـ"استعراض" في الجمعية العامة للأمم المتحدة "لن يفيد في شيء"، معتبرا أن "الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست الإطار الملائم لذلك".

وأضاف "ينبغي التحاور مع طالبان. هناك قنوات عدة أقيمت في الأسابيع الأخيرة من أجل ذلك".

وأوضح دبلوماسي أوروبي الأسبوع الماضي طالبا عدم كشف اسمه "في مرحلة ما، سيتعين على طالبان الاختيار بين المال والتطبيع أو العزلة المطلقة... نحن نراقب ما إذا كان ذلك يأتي بنتيجة. اليوم، لا يأتي بنتيجة".

وحتى أقرب حلفاء طالبان يؤخرون إعلان موقفهم. وقال وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قريشي "لا أحد في عجلة من أمره للاعتراف" بطالبان، مضيفا "يجب أن تكون (الحركة) أكثر استجابة وأكثر تقبلا للآراء الدولية".

وتلزم قطر الوسيط الرئيسي بين حكام كابول الجدد والغرب خطابا مشابها. أما الصين فتُبقي في الوقت الحاضر على موقف حذر، لكن من مصلحتها أن يتم تعيين محاورين شرعيين ورسميين في كابول.

وكتب ديريك غروسمان من مؤسسة "راند" في واشنطن أوائل سبتمبر "حتى لو لم تتمكن بكين من الوثوق بطالبان، من غير المتوقع أن تنتظر بكين وقتا طويلا للاعتراف بها رسميا"، معتبرا أن هذا الأمر "من شأنه تعزيز فكرة أن بكين وليست واشنطن، هي التي (...) ترسم النظام الإقليمي المستقبلي".

وفي هذه الأثناء، لا أحد يقدم على الخطوة الأولى. وقال ماركوس كايم من المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية إن الغرب لم يعد يملك إلا خيارات قليلة بعدما فقد مكانته في أفغانستان كقوة مهيمنة في ظل انسحاب كارثي.

وأوضح الباحث أنه "في هذه الحالة، لا يمكن إملاء الظروف السياسية". وتصريحات الحكومات بشأن وسائل الضغط التي ما زالت بين أيديها "تخفي افتقارها للنفوذ وهي استمرارية للغطرسة الإمبريالية التي هي جزء من المشكلة في أفغانستان".

لكن رغم ذلك، ما زال الغرب يحتفظ ببعض الأدوات للضغط على كابول.

فقد جمدت العديد من الحسابات المصرفية الأفغانية الموجودة في الخارج. واعتبارا من 18 أغسطس، علق صندوق النقد الدولي مساعداته لأفغانستان "حتى تتّضح لدى المجتمع الدولي مسألة الاعتراف بالحكومة".

شاه محمود قريشي

يجب أن تكون الحركة أكثر استجابة وأكثر تقبلا للآراء الدولية

ويزداد السؤال إلحاحا فيما تتجه البلاد نحو أزمة حادة على الصعيد الإنساني. ولم تكن طالبان نفسها تتوقع السيطرة على البلد بهذه السرعة، ولا تعاود بعض الوظائف المركزية للدولة الأفغانية العمل بالكامل بعد.

ومن هنا، جاء الموقف الوسطي الذي دعت إليه الأمم المتحدة. ففي 10 سبتمبر، ذكر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إمكانية منح كابول "أدوات مالية" بصرف النظر عن عقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة المفروضة. وأوضح "أنا لا أتحدث عن رفع العقوبات أو الاعتراف بالحكومة، أتحدث عن إجراءات محددة الهدف تسمح للاقتصاد الأفغاني بالتنفس".

من جانبها، تحاول طالبان استمالة الدول المجاورة لأفغانستان والتي تتشارك معها المصالح الإستراتيجية، خصوصا في ما يتعلق بطرق التجارة والبنى التحتية وسياسة الطاقة. وقالت أمينة خان من معهد الدراسات الإستراتيجية في إسلام أباد إن هذه الدول "تتبنى رؤية إقليمية موحدة بشأن أفغانستان".

الاتحاد الأوروبي يخشى الفراغ بعد ميركل في مواجهة التحديات

بروكسل – يثير انسحاب أنجيلا ميركل من المشهد السياسي الخوف من حدوث فراغ داخل الاتحاد الأوروبي، في مواجهة مشاريع حاسمة لاستمراريته، ولكن أيضًا يعطي أملا بالتجديد.

وضاعف قادة الاتحاد الأوروبي في الأشهر الأخيرة، مبادرات التكريم والشكر للمرأة التي قادت ألمانيا منذ العام 2005، الفترة نفسها تقريبًا التي حكم فيها المستشار المسؤول عن إعادة التوحيد هلموت كول (1982–1998).

وأشاد رئيس الوزراء الهولندي مارك روته بـ"سلطتها الكبيرة".

وأشارت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين إلى أي درجة كانت قدرات ميركل التحليلية حاسمة لتحريك المفاوضات الأوروبية الطويلة أحيانا.

واضطلعت ميركل، رئيسة الحكومة التي بقيت في السلطة لأطول فترة بين الديمقراطيات الأوروبية، بدور حاسم في الاتحاد الأوروبي، كما أعلن خبير الشؤون السياسية يانيس إيمانويليديس من مركز السياسة الأوروبية.

وقال روته لوسائل إعلامية "بالطبع رحيلها سيترك فراغا" مشيرا إلى "نهاية حقبة".

وعلقت صحيفة الغارديان البريطانية على أهمية الانتخابات في ألمانيا بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وعلى فترة تولي ميركل للمستشارية في ألمانيا وما تتركه لخليفها أو خليفتها.

وأشارت الصحيفة إلى أن "عهد ميركل، على أي حال، كان انتصارا لتحييد الأزمات – دون حلها بشكل فعلي. وفي ظل هذه المحددات، فإن هذا التسويف يعد إنجازا، إلا أنه إرث متباين يثقل خليفها أو خليفتها بمشكلات كثيرة ويترك أسئلة وجودية حول مستقبل أوروبا دون إجابة".

وخلال 16 عامًا في السلطة، كان على ميركل التعامل مع "أزمة دائمة" في الاتحاد الأوروبي، من الأزمة المالية عام 2008 إلى جائحة كورونا، بما في ذلك خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كما ذكر هذا الخبير.

والمستشارة التي تفتقر إلى رؤية كبيرة، تدين بصورتها الجيدة إلى مهاراتها الإدارية البراغماتية التي مكنتها من الحفاظ على وحدة الاتحاد الأوروبي في مواجهة المحن من خلال التوصل إلى التسويات اللازمة.

وأظهرت ميركل استمرارية وحزما، وهو ما ثمنه العديد من الأوروبيين في أوقات عدم اليقين.

ووفقًا لدراسة أجراها المجلس الأوروبي للعلاقات الدولية في 12 دولة من الاتحاد الأوروبي، قال 41 في المئة من المستطلعين إنهم سيصوتون لميركل بدلاً من إيمانويل ماكرون إذا كان لا بد من انتخاب رئيس لأوروبا.

وخلال أزمة اليورو مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أثارت الغضب بعدما تأخرت في تقديم المساعدة للبلدان المثقلة بالديون مثل اليونان، ما أثار مخاوف من انهيار العملة الموحدة.

وأعلن رئيس المفوضية السابق جان كلود يونكر "ميركل لم تنقذ أوروبا". وصرح لصحيفة "لو سوار" البلجيكية بأن "الجانب الألماني هو الذي يزعم أنها وجدت حلولا للأزمات الخطيرة".

في المقابل، يؤكد أن ميركل تصرفت كـ"امرأة دولة" عندما فتحت الحدود الألمانية أمام اللاجئين في العام 2015 رغم الهجمات التي وقعت في بلادها و"تصرفت بشكل مناسب" خلال الجائحة من خلال الموافقة على خطة إنقاذ تاريخية بقيمة 750 مليار يورو جسدت التضامن الأوروبي.

ويواجه الاتحاد الأوروبي تحديات تاريخية: إعادة بناء اقتصاد قوي بعد الوباء ومكافحة تغير المناخ وتأكيد دوره الجيوسياسي في مواجهة الولايات المتحدة والصين..

أزمة الغواصات تهدّد باختلال عمل مجلس الأمن الدولي

واشنطن – تهدد أزمة الغواصات التي تهز العلاقات بين دول غربية كبرى بزيادة الاختلال في العلاقات الدولية وداخل مجلس الأمن، وهو أمر يندّد به الأمين العام للأمم المتحدة منذ سنوات.

وعقد اجتماع غير رسمي لوزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي: الولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة مساء الأربعاء، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

وكان موضوع أفغانستان محور الاجتماع الذي رتبته وزيرة الخارجية البريطانية الجديدة ليز تراس.

وعدا هذا الملف، يرى عدد من الخبراء أن الكثير من الملفات المطروحة للبحث في مجلس الأمن قد تعاني الأزمة الحادة القائمة منذ أسبوع بين فرنسا من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى.

ورفض وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الذي حضر إلى نيويورك منذ مطلع الأسبوع، عقد أي لقاء على انفراد مع نظيريه الأميركي والبريطاني، قبل المكالمة الهاتفية التي جرت الأربعاء بين جو بايدن وإيمانويل ماكرون واتفق الرئيسان الأميركي والفرنسي خلالها على إعادة إرساء الثقة والتعاون بين البلدين.

بدوره، لفت وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير الخميس إلى أن "حادثة الغواصات وما حصل في أفغانستان، يظهران أنه لم يعد بإمكاننا الاعتماد على الولايات المتحدة، لضمان حمايتنا الإستراتيجية".

وأوضح برتران بادي خبير العلاقات الدولية في معهد العلوم السياسية في باريس أن "أزمة الغواصات هذه تهز المجموعة الثلاثية"، معتبرا أنها "أزمة حادة تتعلق بالمفهوم التقليدي للتحالف المنبثق عن الحرب الباردة والذي لا يزال على حاله تقريبا".

برونو لومير

لا يمكن الاعتماد على واشنطن بعد أزمة الغواصات

وحتى لو أتاح نقاش صريح بين ماكرون وبايدن تهدئة التوتر على المدى القريب، ليس من المستبعد أن تضر الأزمة الفرنسية الأميركية بسير عمل مجلس الأمن والنهج الغربي بالأساس.

غير أن ريتشارد غوان اختصاصي الأمم المتحدة في مجموعة الأزمات الدولية لفت إلى أن "العلاقات داخل المجموعة الثلاثية لطالما كانت معقدة"، مضيفا "لا أعتقد أن الغواصات ستغرق المجموعة".

وينقسم الخبراء حول ما إذا كانت بكين وموسكو ستغتنمان الانقسامات الغربية لمحاولة ضم فرنسا إلى صفّهما.

ورأى غوان أنه "ليس هناك بكل بساطة ما يكفي من المصالح المشتركة بين القوى الثلاث. فرنسا عالقة مع الأنكلو–ساكسونيين، حتى لو أنها علاقة معقدة".